

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة ٤٦

الجمعة، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش (صربيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.

البند ٣٧ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه

غير القابلة للتصرف (A/67/35)

تقرير الأمين العام (A/67/364)

مشاريع القرارات (A/67/L.17 و A/67/L.18 و A/67/L.19)

و (A/67/L.20)

الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وكما ذكر الرئيس محمود عباس، فإن ذلك التاريخ لم يكن من قبيل الصدفة، بل إن له صدى تاريخيا قويا. ففي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٤٧ اجتمعت ٣٣ من الدول الأعضاء في حي كويتز الذي كان بمثابة جناح لمعرض دولي، وقررت تقسيم فلسطين. وعليه، فقد أنشئت إحدى الدولتين اللتين توخاهما القرار وأصبحت عضوا في الأمم المتحدة. وقررت الجمعية العامة في جلستها الرابعة والأربعين التي عقدت يوم أمس استكمال تعهدها عن طريق الاعتراف بالكيان الآخر بصفة الدولة.

وبفضل الدعم الكبير من قبل المجتمع الدولي، فقد استغرقت مسيرة الشعب الفلسطيني نحو الحرية وبناء الدولة المستقلة منعطفًا جديدًا. وعلى الرغم من أن ذلك المسار كان صعبًا وأن التضحيات كانت جسيمة، فإن تلك الجهود لم تذهب سدى. ويدل ذلك التصويت من قبل الأغلبية الساحقة على أن مثابرة الفلسطينيين في العمل من أجل التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض هي أفضل ضمان لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط. وعليه، فإننا نعتز بأن ترى اللجنة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال، السيد عبد السلام ديالو، بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لعرض مشاريع القرارات A/67/L. 17 و A/67/L.18 و L.19 و L.20.

السيد ديالو (السنغال)، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (تكلم بالفرنسية): لقد احتفلنا اليوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر باليوم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



العامة من العناصر الأساسية لهذه التسوية، ويتضمن إشارات إلى التطورات التي حدثت خلال السنة الماضية.

ومشاريع القرارات الأربعة التي عرضتها للتو، تحدد المواقف والولايات والبرامج التي تتسم بأهمية خاصة في هذا المنعطف الحاسم. وبينما تتمتع القرارات المتعلقة بالتسوية السلمية والبرنامج الإعلامي الخاص، تقليدياً، بالدعم الطاعني من الأعضاء، فإن التصويت على المشاريع المتعلقة باللجنة والشعبة، حيث تتمتع بمجموعة كبيرة من الأعضاء عن التصويت، يمكن أن يتحسن.

والدعوة إلى تعايش الدولتين تعني دعم الهيئة الوحيدة التي أنشأتها الجمعية العامة في الأمم المتحدة لتحقيق هذا الهدف، ألا وهي اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وتذكر لجنتنا بأن الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية الدائمة عن قضية فلسطين إلى أن يتم حلها في جميع جوانبها بطريقة مرضية، وفقاً للشرعية الدولية. وفي السعي إلى تحقيق أهدافنا المشتركة، تعول اللجنة على تعاون جميع الأعضاء. وبناء على ذلك، يحدوني الأمل أن تصوت الجمعية العامة لصالح هذه المشاريع الأربعة بأغلبية تثبت صحة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مالطة، السيد كريستوفر غريما، بصفته مقررًا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، كي يعرض تقرير اللجنة.

السيد غريما (مالطة)، مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن انضم إلى المتكلمين السابقين في هئنة وفد فلسطين الذي تم منحه مركز دولة مراقبة في الجمعية العامة.

المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفد فلسطين وهو يتبوأ مقعده الشرعي في الجمعية العامة في مركز دولة مراقبة غير عضو.

وأود أيضاً أن أهنيئ الشعب الفلسطيني وزعماءه، وخصوصاً الرئيس محمود عباس، على ما أبدياه من شجاعة وصبر. وأتمنى الوئام والازدهار للشعب الفلسطيني الذي واصل السعي إلى تحقيق حلمه على الرغم مما واجهه من مصاعب وحرمان. وأتمنى لهما قبل كل شيء منظوراً جديداً للسلام مع إسرائيل ومع جميع شعوب المنطقة.

وأود أيضاً أن أشكر باسم اللجنة جميع الأعضاء الذين صوتوا مؤيدين للقرار ١٩/٦٧.

إنه انتصار هام لجميع قوى السلام، وبإمكانه أن يسهم في تحقيق التجديد السياسي في المنطقة لصالح جميع شعوبها.

أود الآن أن أعرض على الجمعية مشاريع القرارات الأربعة التي أقرتها اللجنة وعممتها في إطار هذا البند من جدول الأعمال: A/67/L.17 و A/67/L.18 و A/67/L.19 و A/67/L.20.

إن مشاريع القرارات الثلاثة الأولى تتصل بعمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وشعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة، والبرنامج الإعلامي الخاص بقضية فلسطين التابع لإدارة شؤون الإعلام. وهي تؤكد مجدداً على الولايات الهامة التي أسندتها الجمعية العامة إلى هذه الكيانات. وسوف تتأكد اللجنة، كما كان الحال في الماضي، من أن الموارد المتاحة لها تستخدم استخداماً رشيداً. وبطبيعة الحال، لقد تم تحديث المشاريع الثلاثة.

أمّا مشروع القرار الرابع، A/67/L.20، المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية"، فيكرر موقف الجمعية

إحراز التقدم بشأن مركز الفلسطينيين في الأمم المتحدة سوف يولد ديناميكية جديدة في عملية السلام، ويساعد في حماية الحل القائم على دولتين، مثلما يفعل اعتراف المزيد من الدول الاعضاء بدولة فلسطين.

وتدعو اللجنة المجتمع الدولي الى اتخاذ إجراءات جادة ولمموسة تجبر إسرائيل على وقف أنشطتها الاستيطانية غير المشروعة، وعلى الالتزام الحقيقي بإنهاء احتلالها العسكري للأرض الفلسطينية منذ ٤٥ عاماً وبصنع السلام. وتدعو اللجنة أيضاً أعضاء مجلس الأمن الى ارسال بعثة إلى المنطقة لدراسة الحالة مباشرة والإسهام بشكل ملموس في الجهود الرامية إلى النهوض بإيجاد حل شامل وعادل ودائم للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، والصراع العربي - الإسرائيلي عموماً.

بالإضافة الى ذلك، تدعو اللجنة المانحين الى الوفاء بالتزاماتهم السابقة وتقديم المساعدات العاجلة الى الشعب الفلسطيني. وتدعو اللجنة جميع الفصائل الفلسطينية الى توحيد الصفوف خلف قيادة الرئيس محمود عباس لتنفيذ اتفاقات المصالحة الوطنية بحسن نية، وهي شرط مسبق لإقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء.

وتعرب اللجنة عن قلقها العميق إزاء استمرار أعمال العنف والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني وحقوق الإنسان، وتكرر إدانتها لجميع الهجمات ضد المدنيين، بما في ذلك إطلاق الصواريخ من غزة، وشن الغارات الجوية على المناطق المأهولة بالسكان، وأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون. وهي تدعو مجلس الأمن والأطراف المتعاقدة السامية لاتفاقية جنيف الرابعة الى التصرف على وجه السرعة بغية توفير الحماية للمدنيين.

وتكرر اللجنة أن أي انتعاش مستدام للاقتصاد الفلسطيني يتطلب تفكيك الاحتلال الإسرائيلي وما يرتبط به من نظام المستوطنات، ونقاط التفتيش، وجدار العزل، وهدم المنازل،

إنه لشرف لي، بصفتي مقررًا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أن أقدم إلى الجمعية العامة تقرير اللجنة السنوي، الوارد في الوثيقة A/67/35. واسمحوا لي أن ألخص كل قسم من التقرير.

بعد المقدمة، يحدد التقرير في الفصلين الثاني والثالث الولاية التي أسندتها الجمعية العامة إلى اللجنة، ويتضمن معلومات بشأن تنظيم أعمال اللجنة خلال السنة.

وفي الفصل الرابع، يستعرض التقرير الحالة المتعلقة بقضية فلسطين كما رصدتها اللجنة، ويشمل سرداً واقعياً مفصلاً للتطورات التي حدثت في الفترة المستعرضة التي انتهت بتاريخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. أمّا الأحداث التي حصلت مؤخراً جداً، فسوف ترد في التقرير المقبل.

ويتضمن الفصل الخامس الأعمال التي قامت بها اللجنة، بما في ذلك مشاركة الرئيس في مناقشات الجمعية العامة ومجلس الأمن، والبيانات الصادرة عن اللجنة ومكتبها، والحوار المستمر بين اللجنة وأعضاء المنظمات الحكومية الدولية. ويأتي هذا الفصل أيضاً على ذكر مختلف الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي نظمتها اللجنة، فضلاً عن الأنشطة الأخرى المكلفة بها شعبة حقوق الفلسطينيين.

ويوفر الفصل السادس لمحة عامة عن العمل الذي أنجزته إدارة شؤون الإعلام خلال السنة، عملاً بالقرار ١٦/٦٦ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

ويتضمن الفصل الأخير استنتاجات اللجنة وتوصياتها، حيث تعرب اللجنة عن قلقها إزاء ما يبدو من أن قوة الدفع نحو الحل القائم على دولتين أخذت تتبدد بسبب مواصلة إسرائيل توسيع مستوطناتها غير الشرعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، ورفضها الالتزام بالبارامترات البعيدة الأمد لعملية السلام. وتعرب اللجنة عن رأيها بأن

وتطلب اللجنة إلى شعبة حقوق الفلسطينيين مواصلة تقديم دعمها الموضوعي والدعم بأعمال الأمانة، وبرنامج البحوث والرصد والمنشورات والأنشطة الإعلامية الأخرى. وينبغي أن تولي الشعبة اهتماما خاصا للتطوير المستمر للموقع الشبكي "قضية فلسطين" واستخدام شبكات التواصل الاجتماعي على الانترنت مثل الفيسبوك وتويتر. كما تطلب اللجنة إلى الشعبة مواصلة تطوير البرنامج السنوي لتدريب موظفي السلطة الفلسطينية والاستمرار في تنظيم الاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

وأخيرا، ترى اللجنة أن البرنامج الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين الذي تنفذه إدارة شؤون الإعلام قد قدم إسهاما هاما في تعريف وسائط الإعلام والرأي العام بالمسائل ذات الصلة بقضية فلسطين، وتطلب اللجنة الاستمرار في البرنامج، مع توخي المرونة اللازمة، حسبما تقتضيه التطورات ذات الصلة بقضية فلسطين.

وفي الختام، أود أن أعرب عن أملنا أن يساعد التقرير الذي قدمته للتو الجمعية العامة في مداولاها بشأن قضية فلسطين.

السيدة بر سيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية):
تفخر الأرجنتين بأنها إحدى الدول المقدمة للقرار ١٩/٦٧ البالغ عددها ٧٠ دولة، وهو القرار الذي اتخذ بغية الاعتراف بفلسطين باعتبارها دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة، وذلك لأن القرار يمثل خطوة تاريخية اتخذها المجتمع الدولي فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني والدولة الفلسطينية، المعترف بها على هذا النحو من قبل ١٣٢ عضوا في الأمم المتحدة، بما في ذلك جمهورية الأرجنتين. ولكن، ما القرار إلا خطوة إضافية نحو قرار طال انتظاره لم تتخذه المنظمة بعد، ألا وهو قبول فلسطين بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة.

وتنص الفقرة ٢ من المادة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة بوضوح على متطلبات قبول الأعضاء الجدد، وهي تمثل توافقا

ومصادرة الأراضي، وأعمال الطرد. إن هذه الأمور آخذة في الازدياد، مع حدوث أسوأ التجاوزات في القدس الشرقية وفي المنطقة جيم. وفي هذا الصدد، تدعو اللجنة إلى نقل أراض إضافية من المنطقة جيم إلى الولاية القضائية للسلطة الفلسطينية، على النحو المتوخى في اتفاقات أوسلو.

وسوف تركز اللجنة برنامجها المتعلق بالاجتماعات والمؤتمرات الدولية في عام ٢٠١٣ على توسيع نطاق الدعم الدولي لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير، والاستقلال والسيادة الوطنيين، وفي العودة إلى دياره وممتلكاته. وسوف تسعى أيضا إلى تعزيز الدعم الدولي لمفاوضات الوضع الدائم، والمساهمة في هيئة مناخ دولي مؤات لإجرائها بحسن نية. كما تؤيد اللجنة الحملات العالمية الرامية إلى التصدي لإفلات إسرائيل من العقاب، وتعزيز مفهوم المساءلة الإسرائيلية عن أعمالها تجاه الشعب الفلسطيني.

وسوف تواصل اللجنة تسليط الضوء على محنة الفلسطينيين الأكثر حرماناً، مثل اللاجئين الفلسطينيين، والفلسطينيين الذين يعيشون في غزة، والسجناء السياسيين الفلسطينيين، وحشد الدعم لبناء المؤسسات الفلسطينية ولجميع الجهود الأخرى المبذولة لتيسير استمرارية بقاء الدولة الفلسطينية. وستولي اللجنة اهتماما خاصا لإدماج وتمكين النساء والشباب ومنظماتهم في هذه العملية.

وستواصل اللجنة تشجيع الشركاء في المجتمع المدني على العمل مع حكوماتهم وبرلماناتهم الوطنية وغيرها من المؤسسات بهدف الحصول على دعمها الكامل للأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة، بما فيها اللجنة، بشأن قضية فلسطين. وستواصل اللجنة تقييم برنامجها للتعاون مع شركائها في المجتمع المدني والتشاور معهم بشأن سبل تعزيز مساهمتهم. كما ستسعى اللجنة جاهدة إلى مواصلة تطوير التعاون مع البرلمانين ومنظماتهم الجامعة.

ولا يمكن أن تتجاهل المنظمة مركز دولة فلسطين في سياق ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير.

ولم تكن الأرجنتين وحدها في دعم القرار المتخذ. إذ أعرب رؤساء دول وحكومات السوق الجنوبية المشتركة عن تأييدهم لطلب دولة فلسطين للحصول على المركز الذي منحت لها أمس الجمعية العامة.

وأخيراً، أدرك المجتمع الدولي بالتأكيد قيمة ما ينظر إليه باعتباره الحق الأول للشعوب، وهو تحديد الحق في السلام. وللشعبين الفلسطيني والإسرائيلي الحق في العيش في سلام. وإن بلدي الأرجنتين، والجمعية العامة، وهي ساحة متعددة الأطراف بكل معنى الكلمة، يدعمان هذا الحق بشكل واضح. لذلك، قالت رئيسة الأرجنتين، السيدة كريستينا فرنانديز:

”اليوم نكرر من جديد اقتناعنا بضرورة مواصلة عملية التفاوض من أجل تحقيق تسوية سلمية وعادلة ودائمة وشاملة للتراع في الشرق الأوسط ستؤدي إلى دولة فلسطينية مستقلة ولديها مقومات البقاء.“

لا يوحد شعب يختار الحرب. وترغب جميع الشعوب في العيش في سلام.

السيد سين سون هو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، يود وفد بلدي تأييد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز في الجلسة ٤٥ للجمعية العامة.

ويعتقد وفد بلدي أن انعقاد الجلسة العامة اليوم بشأن البند ٣٧ من جدول الأعمال ”قضية فلسطين“ حسن التوقيت للغاية، إذ يتزامن مع الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وكان تحديد اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني قبل ٣٠ عاماً مناسبة مهمة، تعكس تطلعات المجتمع الدولي إلى إيجاد حل عاجل للقضية الفلسطينية.

في الآراء لدى المجتمع الدولي وتكرس مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول - وهو شرط ضروري لتعزيز السلام والأمن الدوليين وحمايتهما وكفالتهم، والقوة الكاملة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وسيادة القانون والديمقراطية الحقيقية.

قدم رئيس السلطة الفلسطينية، السيد محمود عباس، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، طلب فلسطين للانضمام إلى الأمم المتحدة باعتبارها دولة عضواً كاملة العضوية ووقع على إعلان وافق به على الالتزامات ذات الصلة بموجب الميثاق (انظر A/66/PV.19). ولكن على الرغم من موافقة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه على قبول فلسطين باعتبارها دولة عضواً فيها، كانت الجمعية العامة لا تزال غير قادرة على اتخاذ قرار بقبول انضمام فلسطين إلى المنظمة، لأن اعتبارات ليست ذات صلة بالمتطلبات المنصوص عليها في الميثاق أدت إلى عدم تقديم مجلس الأمن لأي توصيات إلى الجمعية العامة.

واستناداً إلى إيمان الأرجنتين الراسخ بالمساواة في السيادة بين الدول، فإنها، منذ بداية المنظمة، ما فتئت واضحة في دعمها لعالمية الأمم المتحدة، بحيث تشمل جميع الدول التي تستوفي الشروط المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة - وهو الصك الملزم الذي يمثل عهد التعايش السلمي للمجتمع الدولي.

وبالمثل، تجدر الإشارة إلى أن الأرجنتين دعت منذ بداية المنظمة أن حق النقض (الفيتو) الذي يتمتع به الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن لا ينبغي أن يمارس فيما يتعلق بقبول أعضاء جدد. كما ينبغي التذكير بأنه حتى محكمة العدل الدولية، في فتوى لها أيدتها الأرجنتين، قررت أن شروط قبول الأعضاء الجدد شاملة وأنه ”لا يمكن للطابع السياسي لأي جهاز أن يعفيه من مراعاة أحكام المعاهدات المنشأة بموجب الميثاق حينما تشكل قيوداً على سلطاته أو معايير لحكمه.“

كاملة. ومنذ ذلك الحين، دأبت على تقديم الدعم والتضامن بلا تحفُّظ لكفاح الشعب الفلسطيني لإقامة دولته المستقلة. وهي ستواصل دعمها الثابت للشعب الفلسطيني والعربي، وستقف بثبات إلى جانبهما في قضيتهما العادلة.

وإذا أريد تسوية القضية الفلسطينية وصون السلام الدائم في الشرق الأوسط، فيجب إنهاء الأعمال الإسرائيلية العدوانية والقتالية ضد الشعب الفلسطيني، وإعمال حقِّه الوطني المشروع في إقامة دولة مستقلة. كما ينبغي منح فلسطين في أقرب وقت ممكن الوضع القانوني بصفتها دولة عضواً في الأمم المتحدة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ السلام والأمن. ويرى وفد بلدي كذلك أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يولي الاهتمام اللازم للعضوية الفلسطينية المدرجة الآن على جدول الأعمال الدولي، بحيث يمكن تحقيقها بدون المزيد من الإبطاء، لأن أكثر من ثلثي الدول الأعضاء قد اعترفت بالفعل رسمياً بفلسطين بصفتها دولة.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليؤكد مجدداً دعمه الثابت للشعب الفلسطيني وتضامنه معه في قضيته العادلة المتمثلة باستعادة حقوقه الوطنية المشروعة، بما يشمل إقامة دولة مستقلة وعاصمتها القدس.

السيدة مورتش سميث (النرويج) (تكلت بالإنكليزية): إنَّ أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء صوّتت أمس مؤيدة الارتقاء بفلسطين إلى دولة مراقب غير عضو في الجمعية العامة. وهذا حدث هامٌّ وتاريخي حقاً. إنه تكريم للذين اختاروا مسار حلِّ النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني بالوسائل السلمية والدبلوماسية. كما أنه إشادة بخطة التقسيم التي اعتمدها الجمعية العامة منذ ٦٥ عاماً، وبالحلِّ القائم على وجود دولتين.

والقرار رقم ١٩/٦٧ الذي اتخذ أمس لم يكن خطوة أحادية من جانب الفلسطينيين. فهو متوازن بدقة، ويعبث

وفي هذه المناسبة الهامة لليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ينضم وفد بلدي إلى المجتمع الدولي في تقديم دعمه الثابت لقضية الشعب الفلسطيني العادلة وتضامنه معها لاستعادة أراضيه وإقامة دولة مستقلة. وكان وفد بلدي من بين مقدمي مشروع القرار وانضم أمس إلى أغلبية الدول الأعضاء في التصويت مؤيداً القرار ١٩/٦٧، بشأن مركز فلسطين.

وإننا نرحب بفلسطين ونهنتها مرة أخرى على نيلها أغلبية مطلقة في الاعتراف بدولة للفلسطينيين في الأمم المتحدة. ومن المؤسف جداً أنه لم يتم حتى الآن حلّ القضية الفلسطينية على الرغم من دعم المجتمع الدولي وجهوده بلا تحفُّظ. فإسرائيل تواصل سياستها العدوانية من الاحتلال غير القانوني للأراضي العربية، وتوسيع المستوطنات، ومحاصرة قطاع غزة والقتل العشوائي للمدنيين، متحدية بذلك المجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، صعدت مؤخراً، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، اعتداءاتها العسكرية ضد الشعب الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة، حيث قتلت العديد من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال.

ومع ذلك، فإنَّ مجلس الأمن، ذا المسؤولية الرئيسية عن حماية السلام والأمن الدوليين، أشاح بوجهه بعيداً عن الفظائع الإسرائيلية دون اتخاذ أية تدابير ملائمة. وهذا تعبير نموذجي عن المعايير المزدوجة للولايات المتحدة، التي بموجبها تنحاز إلى جانب إسرائيل، ملحقة ضرراً بالغاً بمصداقية المجلس. ونحن نستنكر بقوة الأعمال الإجرامية الإسرائيلية التي لا تُغفر، والتي تنتهك عمداً سيادة فلسطين وتؤدي السلام والأمن في الشرق الأوسط بشكل خطير.

إنَّ إقامة دولة فلسطين المستقلة حقٌّ سيادي للشعب الفلسطيني غير قابل للتصرف. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد اعترفت فعلاً بفلسطين دولة ذات سيادة ومستقلة في عام ١٩٨٨، وأقامت معها علاقات دبلوماسية

إن وقف إطلاق النار في غزة هشٌّ وجدير بدعمنا الكامل لكي نجعله دائماً. وينبغي اتخاذ قرارات برفع القيود عن البضائع، ومواد البناء والأفراد بدون المزيد من الإبطاء، وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). فمثل هذه المبادرات تجعل وقف إطلاق النار أكثر قوة، وتساعدنا على التقدم نحو التطبيع في قطاع غزة. وسيكون لهذا تأثير قوي على القوى السياسية المعتدلة، وسيُضعف الذين يختارون العنف. ودور مصر الرئيسي في تحقيق اتفاق لوقف إطلاق النار مشجّع جداً.

ومع أننا قد نشهد فترات من الهدوء، فترات تغيب عنها الأعمال القتالية، فإننا لن نبلغ السلام الحقيقي إلا إذا توصلت الأطراف إلى تسوية سياسية عبر المفاوضات والتوافقات. ونتيجة الأمل مشجّعة. وينبغي تفسيرها بوصفها دعوة إلى العمل، لا ذريعة لإرجاء المفاوضات ثانية. والمعايير الواضحة التي تحدد الأساس للمفاوضات هي العناصر الرئيسية لخاتمة ناجحة. ومن المفروض أيضاً تفادي الأعمال الأحادية الميدانية، التي تقوّض الثقة وتبعد الأطراف عن المفاوضات. وقد أكد الرئيس عباس، في خطابه في الجلسة الرابعة والأربعين أمس، أنه سيتصرف بمسؤولية وإيجابية في الخطوات المقبلة. وينبغي احترام ذلك.

وبصرف النظر عن كيفية تصويتنا أمس، فإننا جميعاً بحاجة إلى التلاقي معاً والدفع قدماً بالجهود لحلّ النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني عبر المفاوضات. وينبغي لهذه المفاوضات أن تبدأ فوراً.

السيد فيصل (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): في هذه المناسبة التاريخية من عام ١٩٤٧ اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢) بشأن تقسيم فلسطين، مثيرة بذلك أحد أكثر التحديات التي واجهها العالم الحديث تعقيداً وإثارة للحيرة. لكننا نجد أنفسنا ثانية، في هذه القاعة ذاتها، نتحسّر على عدم التقدم في عملية سلمية محتضرة الآن، ونشجب عجز الإرادة

برسالة واضحة مفادها أن منظمة التحرير الفلسطينية والرئيس عباس ملتزمان التزاماً حقيقياً باستئناف المفاوضات على أساس الحل القائم على وجود دولتين. والوقت أكثر من كونه ناضجاً لأن يعتمد جميع الفلسطينيين هذا النهج اللاعنفي. ففلسطين الموحدة ستكون أقوى، والتأكيد المتجدد الواضح من الرئيس عباس أن فلسطين ستمثل امتثالاً صارماً لميثاق الأمم المتحدة وتحترم المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان موضع ترحيب.

ويؤكد قرار الأمم أيضاً أن المجتمع الدولي يُقرّ بأن المؤسسات الفلسطينية اجتازت العتبة نحو دولة تؤدي وظيفتها. والنرويج ملتزمة بالجهود المتواصلة لتمكين المؤسسات الفلسطينية. لكن الأزمة الحالية في الاقتصاد الفلسطيني مثيرة للقلق الشديد. وعدم التوازن المالي في الاقتصاد الفلسطيني مهدد بأن يصبح مزمناً، وسيكون من الصعب بازدياد تسويته إذا لم تتخذ التدابير الوافية بالعرض.

ومن مصلحتنا جميعاً ضمان اقتصاد قابل للبقاء في فلسطين. ولن تنتهي مهمة المانحين الدوليين قبل ازدهار الاقتصاد الفلسطيني وضمان الاستقلال المالي. فالأخبار الاقتصادية سيعرض التقدم المؤسسي للخطر ويزيد تردّي رفاه الشعب الفلسطيني. وهذا ما يمكن أن يعزز مكانة القوى السياسية غير الملتزمة بتسوية سلمية والرافضة للمفاوضات بصفتها سبيل المضي قدماً.

إن الاحتلال يُعيق بشدة التنمية الاقتصادية. ولا يمكن تحقيق اقتصاد فلسطيني مطرد ذاتياً إذا بقي الاحتلال قائماً وتواصل توسيع المستوطنات غير القانونية، مطوّقة القدس الشرقية ومقوّضة جوهر مفهوم الحل القائم على وجود دولتين. تولّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غاسبار مارتيز (انغولا).

في استئناف المفاوضات المباشرة وانعدام الثقة المقلق في عملية السلام ذاتها.

إن ملديف تؤيد بقوة مبادرة الفلسطينيين في العام الماضي من أجل الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. ونتمسك تمسكا كاملا بالرأي القائل بأنه قد تأخر كثيرا تبوء فلسطين مكانها بين الدول والانضمام إلى الأسرة الدولية التي أيدت بقوة كفاح جميع الفلسطينيين.

وعلاوة على ذلك، نعتقد اعتقادا شديدا بأنه لا بد من نيل حق تقرير المصير على الوجه الأكمل. وإن قيام الدولة سيحقق حسا بالقيادة والمسؤولية والمساءلة، وهي أمور يتمحور حولها عمل الحكم. كذلك فإن استعادة حقوق الفلسطينيين تخفف إلى حد ما من حدة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهونها جراء الهياكل الأساسية المتأكلة وبسبب عقود من الضرر النفسي والمادي الذي لحق بهم تحت نير الاحتلال.

ولئن كان قيام دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على البقاء وذات سيادة هو الهدف النهائي، نعتقد أن منح مركز دولة مراقبة غير عضو في الجمعية العامة يمثل إنجازا رائعا. وفي ذلك الصدد، من دواعي سرور وفدي أنه أنضم إلى قائمة البلدان المتبينة لمشروع القرار المعنون "مركز فلسطين في الأمم المتحدة" الذي اعتمدته الجمعية العامة بوصفه القرار ١٩/٦٦ بمستوى هائل من الدعم والتأييد من جانب أعضاء الأمم المتحدة.

تثني حكومتني على وقف النار بين حماس وإسرائيل الذي بدأ سريان مفعوله. ونشيد بالحكومة المصرية والولايات المتحدة والأمم المتحدة على القيادة المثلى التي تجلت في منع زيادة تصعيد الأزمة. إن الهجمات العسكرية على مناطق مكتظة بالسكان في غزة أودت بحياة العديد من المدنيين الأبرياء، بما في ذلك النساء والأطفال، مما زاد من التدمير والركام الذي خلفته سنوات اتسمت بالصعوبة والحصار الإسرائيلي غير الشرعي

السياسية الدولية عن المساهمة في تحقيق ما اعتُبر - طوال كل تلك السنوات الماضية - حكاية دولتين، وعالم يمكن أن تتعايش فيه معاً فلسطين وإسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

إننا إذ نحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أود أن أكرر تضامن حكومة ملديف وجميع أبناء ملديف مع الحق الثابت للشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وحتى في هذه الساعة العصيبة التي يتصاعد فيها الدخان من الدمار في غزة، فإن الأزمة الإنسانية الخطيرة أماطت اللثام لكي يرى العالم ما يجري، وملديف لن تتوانى في دعمها الراسخ لفلسطين ولن تتراجع عن إدانة أعمال الظلم الجسيمة التي ارتكبت في الأراضي المحتلة في الأسبوع الماضي.

ترحب مالديف ببيان رئيس دولة فلسطين، فخامة السيد محمود عباس، الذي أدلى به بعد ظهر أمس في الجمعية العامة (انظر A/67/PV.44). ونشيد برؤيته الرائعة وقيادته للشعب الفلسطيني في كفاح مستمر من أجل الحرية.

يود وفدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على الجهود التي وضعها في تقريره (A/67/364)، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧/٦٦. ونود أن نشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تقريرها (A/67/35) وعلى منجزاتها الجديرة بالثناء خلال السنوات الماضية.

إن الملاحظات الواردة في التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة تبين مرة أخرى أن التوصل إلى أي تسوية سلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي يكمن في حل الدولتين، دولتان تعيشان جنبا إلى جنب على أساس حدود قبل عام ١٩٦٧، والقدس عاصمة متقاسمة لهما. وتبين التقارير أيضا أن الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية من خلال المفاوضات أخذت تتلاشى بسرعة جراء انعدام الثقة بين الجانبين، وترددتهما

فقد حان الوقت للفلسطينيين لإقامة دولتهم وتقرير مستقبلهم في منأى من الاحتلال والتخويف والعدوان.

السيد كوماسيث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد اتخذنا بالأمس القرار ١٩/٦٧ الذي يمنح فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة، وكانت بلدي من بين المتبنين لهذا القرار، وأغتتم هذه الفرصة لكي أهني الشعب الفلسطيني على تلك المناسبة المهيبة. كما ذكر العديد من الأعضاء، فإنها مسألة حيوية للعدالة العالمية واختبار شديد لهذه المنظمة لكي تتحرك في ذلك الاتجاه. لذلك يتعين على الدول الأعضاء أن تعمل أيضا نحو تمكين الفلسطينيين من نيل حقوقهم الثابتة، بما في ذلك الحق في العودة وتقرير المصير، وتطلعاتهم المخلصة نحو الحرية والرفاه والسلام والعدالة من أجل إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، ارتكازا على حدود ما قبل عام ١٩٦٧ والقدس الشرقية عاصمة لها.

وعلينا أن نقر بأن حصول الشعب الفلسطيني على مركز جديد وحقوق جديدة في الأمم المتحدة بوصفها دولة لا يلغي التزامه الثابت بحل النزاع من خلال الحوار والوسائل السلمية. وندرك جيدا معاناة ذلك الشعب وكفاحه طيلة عدة عقود خلت، من دون ظهور أي وميض أمل، بينما لا يستطيع المجتمع الدولي القيام بعمل حاسم على مستوى هام جدا.

لقد شهدنا على مر الزمن زيادة في قدرة السلطة الفلسطينية على إقامة الركائز المؤسسية اللازمة من أجل الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية، كما أيدت ذلك جميع المنظمات والمؤسسات الدولية الرئيسية. ونشيد بالفلسطينيين على القيام بهذا الجهد البطولي، على الرغم مما يُفرض عليهم من عقبات وتحديات شديدة للغاية.

والاجتياحات البرية التي ما زالت عالقة في الذاكرة. نخب أيضا بحماس أن تكف عن شن جميع الهجمات الصاروخية على دولة إسرائيل، وأن تحترم اتفاق وقف إطلاق النار والتمسك به لتحاشي المزيد من إراقة الدماء والمعاناة.

إن توسيع إسرائيل للمستوطنات غير الشرعية يقوض جهود السلام ويصب في قلب الجمود الحالي الذي يواجهه المجتمع العالمي. على الرغم من السخط الدولي والنداءات العديدة لوقف النشاط الاستيطاني فورا، لا تزال إسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال تقوم بذلك مع الإفلات الكامل من العقاب، مستخفة بالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. أما إخلاء الفلسطينيين بالقوة من منازلهم وتدميرها لتمهيد الطريق أمام المستوطنين الإسرائيليين، فأمر لا يمكن وصفه إلا بأنه احتلال صريح وغير شرعي للأراضي من جانب الدولة القائمة بالاحتلال. فالسعي إلى مفاوضات مجدية تقضي إلى سلام دائم تقع المسؤولية عنه على عاتق إسرائيل لكونها الدولة القائمة بالاحتلال حتى تظهر امتثالها لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، والكف عن جميع النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة.

في الختام، أود أن أكرر التزام حكومة ملديف بدعم جميع الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالوضع النهائي. وتتجلى الحاجة الماسة لتحقيق ذلك الهدف، إذ أن الفلسطينيين يجدون أنفسهم محاطين بالتحركات العربية من أجل الحرية وجميعهم يكافحون من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. وهو إيمان مقدس بأن مصيرهم ينبغي أن يقرروه بأنفسهم، والعمل من أجل إقامة عالم أفضل للأجيال المقبلة. وجميعهم يؤمن بأن المسؤولية في الحكم تؤدي إلى الواقعية والمساءلة للقيام بالعمل. والقرار الذي اتخذ بالأمس يمثل خطوة هامة في ذلك الاتجاه.

للتصرف كل النجاح في مسعاها النبيل للتوصل إلى حل سلمي وعادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية.

السيد لورينتي (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تعلن دولة بوليفيا المتعددة القوميات تأييدها للبيان الذي أدلى به في الجلسة الخامسة والأربعين ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وتساند الحكومة البوليفية - الدولة البوليفية - قضية الشعب الفلسطيني وتؤيد ممارسته لحقوقه. كما تؤيد إنشاء الدولة الفلسطينية، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وندعم قرار أشقائنا وشقيقاتنا الفلسطينيين فيما يتعلق بحقوقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

وكان يوم أمس يوما تاريخيا. وأوفت الجمعية العامة بالتزامها الأخلاقي والسياسي والقانوني الذي لا يقبل الجدل بضمان الاعتراف بالدولة الفلسطينية. ولا شك أن تلك الخطوة التاريخية ستجدد تأكيد الثقة بالجمعية والمنظمة.

إن بوليفيا لم تؤيد بقوة القرار ١٩/٦٧ المتخذ اليوم فحسب، بل أدانت أيضا الجرائم التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. وتندد بوليفيا باحتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية. وتدين بوليفيا المستوطنات غير القانونية التي تتكاثر في الأرض الفلسطينية. وتشجب بوليفيا بناء الجدار الذي يندي له الجبين. وتندد بوليفيا بانتهاكات القانون الإنساني الدولي في ذلك الجزء من العالم.

ويحدونا الأمل في أن يمكن القرار الذي اتخذته بالأمس هذه الجمعية الموقرة من وضع حد للتفجيرات والاعتقالات ويسمح ببناء دولة فلسطين، التي تتعايش في سلام مع دولة إسرائيل. وتشيد بوليفيا بمجهود الجمعية وأعمالها في هذا الشأن.

السيد كانسيلا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):

إن الاستمرار في النشاط الاستيطاني غير الشرعي وتدمير الممتلكات والمنازل والمؤسسات الاقتصادية في الأراضي المحتلة ما من شأنه إلا العمل على تردي الحالة الاجتماعية والاقتصادية العنصرية بالفعل التي يواجهها السكان الفلسطينيون، بل أن ذلك يشكل أيضا خرقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، فضلا عن عرقلة لعملية السلام وفرص التفاوض. لذلك، يجب وقف تلك الأعمال الاستفزازية فورا.

وتود جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن تشهد التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وهي تتوخى إنشاء دولة فلسطين ذات السيادة والمستقلة ولديها مقومات البقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، وتعيش جنبا إلى جنب في سلام مع دولة إسرائيل اليهودية، في إطار حدود معترف بها دوليا. ولذلك نناشد الطرفين استئناف مفاوضات السلام المباشرة وتسريعها نحو التوصل إلى تسوية سلمية نهائية على ذلك الأساس.

وتعترف جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بدولة فلسطين منذ وقت طويل، وأود أنؤكد مجددا على دعمنا المستمر للشعب الفلسطيني في بلوغه للهدف الذي تأخر طويلا المتمثل في إنشاء دولة فلسطين التي لديها مقومات البقاء وتنعم بالسلام والازدهار وتكون عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. واغتتم هذه الفرصة لأشيد بدور وكالات الأمم المتحدة وأعمالها، لا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا)، في مساعدة ملايين المحتاجين من الشعب الفلسطيني خلال جميع هذه الأعوام العديدة وفي خضم صعوبات متعددة. كما نتمنى للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة

الفلسطيني حقاً مشروعاً في العيش في دولة آمنة وقوية تكون لديها مقومات البقاء من الناحية الاقتصادية وتنعم بالسلام مع إسرائيل. ومع ذلك، نعلم أنه لا شيء يمكن أن يحل محل الحوار الثنائي وأنه من خلال ذلك الحوار يجب التوصل إلى حل لمختلف المسائل المعلقة. ولذلك من الأهمية البالغة بمكان أن تستأنف المفاوضات في أقرب وقت ممكن.

ويشكل الاحترام الكامل للقانون الدولي ومبادئه وللقانون الإنساني الدولي وللقانون الدولي لحقوق الإنسان ولقرارات الأمم المتحدة أمراً رئيسياً لتيسير التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم للتراع. وتلك الكلمة، بالرغم من أنها بديهية، لا يمكن اعتبارها أمراً مسلماً به، لا سيما بالنظر لهشاشة الحالة الراهنة في المنطقة.

ونأمل أن يسهم اتخاذ القرار في اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في تخفيف حدة التوتر السائد اليوم في المنطقة، وبخاصة في قطاع غزة، حيث يجب علينا تهئية الظروف لتقديم المساعدة الإنسانية واحترام حقوق الإنسان للسكان المدنيين ومنع المزيد من معاناتهم.

والأهم من ذلك كله، نأمل في استئناف سريع لعملية السلام، حتى يتسنى مرة واحدة وإلى الأبد تحقيق رغبة عيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام. وعلى ذلك المسار، ستجد إسرائيل وفلسطين أوروغواي متخذة نفس الموقف الذي دأبت على اتخاذه منذ ٦٥ عاماً، والمتمثل في أنها بلد صديق ومحاور بناء، لا يرغب إلا في أن يتمتع الشعبان بالسلام والرفاهية.

السيد السلال (اليمن): يعرب وفد بلادي عن الشكر والتقدير للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولرئيسها على الجهود المبذولة لنصرة قضية فلسطين، ونغتنم هذه الفرصة للتعبير عن سعادتنا للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق، تأكيداً

”كلا الشعبين جاهزان للاستقلال. ونحن لسنا هنا لنعطي دروساً في التنظيم لشعبين في مرحلة الطفولة، شعبين يبدأ مصيرهما من فوره. والمسعى اليهودي في فلسطين، في العديد من الجوانب، مسعى مثالي.... وقدرة العرب على تشكيل مصيرهم بأعمالهم ومبادئهم وشجاعتهم لم يتبد في انجازاتهم الحالية فحسب بل في ماضيهم المجيد. ومن يصوتون منا [مؤيدين للقرار] لا يصوتون معارضين لأي من هذين الشعبين، أو معارضين لأي من هذين القطاعين للواقع الاجتماعي في فلسطين. فنحن نصوت مؤيدين لكلا الشعبين ومؤيدين لتقدمهما ولتنميتها المدنية وللنهوض بهما في إطار مجتمع الأمم“.

تلك العبارات لم تكتب لهذه المناسبة. فهي مقتبسة من تعليل للتصويت أدلى به ممثل أوروغواي، السفير رودريغيس فابريغات، قبل ٦٥ عاماً على وجه الدقة، في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، حينما كانت الجمعية العامة بصدد التصويت على القرار ١٨١ (د-٢)، الذي وافق على خطة التقسيم والحل القائم على وجود دولتين.

وبعد خمسة وستين عاماً من اتخاذ ذلك القرار، الذي من الواضح أن أوروغواي أيدته، نحن على اقتناع بأنه لا يمكن التوصل إلى حل في عملية السلام في الشرق الأوسط بدون وجود دولتين قويتين. ولذلك السبب نحن على ثقة تامة بان التأييد الواضح على نحو مماثل الذي ابديناه بالأمس للقرار ١٩/٦٧ لا يساعد على عرقلة الجهود الرامية إلى استئناف عملية السلام بل على العكس فهو ينشط هذه الجهود ويستكملها.

وتؤيد أوروغواي حق دولتي إسرائيل وفلسطين في العيش في سلام، وفي إطار حدود آمنة ومعترف بها، وفي بيئة من التعاون المتجدد، وخالية من أي تهديدات أو أعمال لزعزعة السلام، بما في ذلك الأعمال الإرهابية. ونسلم بان للشعب

الفلسطينية المحتلة وفي القدس، ورفضها التحلي عن هذه السياسة التي تشكل انتهاكا للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومع متطلبات السلام، وفرص تحقيقه وقيام دولة فلسطين ذات السيادة، كما نحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن تعثر العملية التفاوضية وانتهاج سياسة الاستيطان المحمومة بديلا عن السلام رغم الإجماع الدولي الواضح والصريح على عدم شرعية وقانونية المستوطنات، والضرر البالغ الذي يمثله الاستمرار في هذه السياسة على فرص استئناف المفاوضات وتحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط.

يؤكد وفد بلادي مجددا على أن السلام العادل والشامل لن يتحقق إلا بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، والانسحاب من الجولان السوري العربي المحتل والأراضي المحتلة في جنوب لبنان. وفي هذا السياق، ندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤولياتهما فيما يخص ضمان حقوق الشعب الفلسطيني وإجبار إسرائيل على التوقف عن انتهاج سياسة العنف وإرهاب الدولة وإلزامها بالتجاوب الحقيقي مع القرارات والمبادرات الدولية والإقليمية المرتبطة بالعملية السلمية والسير بها نحو آفاق رحبة وإيجاد حلول عادلة وشاملة تضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة.

لا يمكن الحديث عن سلام وأمن واستقرار في المنطقة طالما استمر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية واستمرار مآسي وجرائم هذا الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني الذي يدافع عن وجوده وكرامته واستقلاله، ومن بين هذه الجرائم ما تعرض له قطاع غزة من اعتداءات إسرائيلية وارتكاب جرائم وحشية بحق المدنيين العزل من نساء وأطفال وشيوخ وتدمير المنازل على ساكنيها في أبشع صور إرهاب الدولة، وانتهاك

لمشروعية نضاله وحقه المشروع في مقاومة الاحتلال وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشرقية.

لقد مر أكثر من ستة عقود على اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويوسفنا أنه بعد مضي كل هذه الفترة، لا يزال الشعب الفلسطيني يتعرض لانتهاك حقوقه جراء التصعيد المخيف للعنف الإسرائيلي واستمرار عملية التوسع في الاستيطان والتنكيل بالفلسطينيين العزل. واغتيال ومحاصرة النشاط والتضييق على الأسرى والمعتقلين، والاستمرار في محاولات هدم المسجد الأقصى من الجانب الإسرائيلي، مما يتطلب دورا أكبر وأكثر حضورا وحزما وفاعلية من قبل الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة ضد الصلف الإسرائيلي المتمرد على قرارات الشرعية الدولية، والرافض لكل فرص ومبادرات العملية السلمية.

إن غياب الضغط الدولي على إسرائيل يشكل خلافا أساسيا في المعايير والأحكام التي تسوقها العدالة الدولية، ودور الأمم المتحدة ومقتضيات الشرعية الدولية ودور القوى الدولية في إحقاق العدل والحرية والاستجابة والتنفيذ للقرارات الدولية.

ونعلن من على هذا المنبر تأييدنا الكامل لمطلب قبول دولة فلسطين دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة تأكيداً لشرعيتها وضمانا لحقوقها وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وندعو مجلس الأمن إلى الاستجابة للمطلب الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. كما نهنئ دولة فلسطين والشعب الفلسطيني بمناسبة هذا الحدث التاريخي، المتمثل في منح فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة، واتخاذ الجمعية العامة للقرار رقم ١٩/٦٧، المعنون "مركز فلسطين في الأمم المتحدة"، تزامنا بالاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

لقد توقفت عملية السلام بسبب إصرار الحكومة الإسرائيلية على المضي في سياسة الاستيطان في الأراضي

يعد ذلك إنجازاً تاريخياً وخطوة أولى لتحقيق الاعتراف الكامل بالدولة الفلسطينية، حيث أن حصول القرار ١٩/٦٧ بعنوان "مركز فلسطين في الأمم المتحدة" في إطار البند ٣٧ من جدول أعمال الجمعية العامة للدورة السابعة والستين على ١٣٨ صوتاً هو دليل على قناعة المجتمع الدولي بأحقية الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقه في العيش بسلام وحرية وسيادة كاملة بعيداً عن قيود الاحتلال الإسرائيلي.

ويزيدنا فخراً أننا كنا من ضمن الدول المتبينة للقرار إذ لطالما أكدنا على تضامنا الكامل والمطلق مع مطالب الشعب الفلسطيني بحق تقرير المصير والاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧. ونؤكد على ما تضمنه هذا القرار من ضرورة المساهمة في حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف والتوصل إلى التسوية السلمية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية واستئناف المفاوضات وتسريعها في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط.

حيث أن عملية السلام شبه متوقفة وكأها وصلت إلى طريق مسدود. فما زال الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة دون المستوى المطلوب وفي تدهور مستمر بسبب استمرار إسرائيل في رفضها تجميد أنشطة الاستيطان والالتزام بالمرجعيات الراسخة لعملية السلام. إن الوضع في فلسطين في ظل الاحتلال والعدوان على أراضيها وعمليات التهجير هي استراتيجية تتبعها لتجبر المواطنين الفلسطينيين على ترك أراضيهم بهدف ترسيخ الاحتلال الدائم حيث أنها مستمرة في بسط يدها على الأراضي الفلسطينية وانتهاكها لحقوق الإنسان ضد المدنيين وعدم اكتراثها بالقرارات الدولية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وعليه، ندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده لدعم الشعب الفلسطيني للتمتع بالصفة الدولية الكاملة في المحافل والمنظمات الدولية. والعمل على ردع الاعتداءات

حقوق الإنسان، ونطالب المجتمع الدولي ممثلاً في مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني وضمان تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، الذي أصبح أكثر إلحاحاً أكثر من أي وقت مضى وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ومعالجة جذور هذا النزاع وأسبابه، المتمثلة في إزالة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما نتوجه بالدعوة إلى جميع القيادات الفلسطينية لنبد الخلاف والوقوف صفاً واحداً، والعمل معاً من أجل تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية الشاملة باعتبارها الضمانة الأساسية الوحيدة لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني وطموحه المشروع لإزالة الاحتلال وبناء دولته الوطنية المستقلة.

كما نتوجه بالدعوة للقيادات الفلسطينية جميعها إلى نبد الخلافات والوقوف صفاً واحداً والعمل معاً من أجل تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية الشاملة باعتبارها الضمانة الأساسية الوحيدة لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني وطموحاته المشروعة في إزالة الاحتلال وبناء دولته الوطنية المستقلة.

إن قطاع غزة الذي يرزح تحت الحصار غير المشروع واللاإنساني منذ ما يزيد على خمس سنوات يعاني من ظروف اقتصادية صعبة وتدهور في الجوانب الصحية والمعيشية والاجتماعية لأكثر من مليون وسبع مائة ألف فلسطيني وفرض الأزمات الإنسانية في القطاع. الأمر الذي يتطلب قيام الأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتها وكذا المجتمع الدولي في إنهاء هذا الحصار الظالم والحاجة الملحة إلى إعادة الإعمار وفتح كل المعابر ورفع المعاناة التي يعيشها أهالي القطاع.

السيدة النصيري (العراق) : أود أن أتقدم باسم جمهورية العراق وشعبه بتهنئتي الخالصة لحكومة وشعب فلسطين الشقيق لحصوله على صفة دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة إذ

نحن نرحب بالدعم الكبير الذي أبدته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتطلعات الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وندعو جميع الأعضاء، بما في ذلك إسرائيل، للتوحد واحتضان الزخم الذي ولدته هذه المناسبة. إن الحل عن طريق التفاوض السياسي هو أفضل وسيلة متاحة حتى الآن للتوصل إلى السلام وضمان الأمن على المدى الطويل للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

ظلت آيسلندا تدعو على الدوام إلى منح تقرير المصير للدول الصغيرة. إن حق شعب في اختيار مصيره وبناء مستقبله هو مفهوم في غاية الأهمية بالنسبة لدول صغيرة مثل آيسلندا. وعلى أساس هذا المبدأ تواصل آيسلندا دعم النضال الفلسطيني من أجل تقرير مصيره وتحرره من الاحتلال.

نرحب مرة أخرى بفلسطين دولة مراقبة غير عضو، ونتطلع إلى الوقت الذي نستطيع فيه تحية فلسطين باعتبارها الدولة العضو الرابع والتسعين بعد المائة.

السيدة لالاما (إكوادور) (تكلمت بالاسبانية): تهنئ

إكوادور فلسطين على التصويت الكاسح من جانب المجتمع الدولي لصالحها يوم أمس، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما اتخذت الجمعية العامة القرار ١٩/٦٧. لقد كانت أصواتنا تعبيراً عن التزامنا الراسخ بإيجاد سلام دائم وعادل للإسرائيليين والفلسطينيين. يظهر ذلك الدعم الكبير اعترافنا بالظلم التاريخي الذي تعرض له الشعب الفلسطيني. ويؤكد من جديد حقوقهم الإنسانية والوطنية، ويدعو إلى احترام القانون الدولي والقانون الإنساني والامتنال لهما. وعلاوة على ذلك، فإنه يمثل اعترافاً بالقمع من قبل الجيش المجاور.

يمثل قبول فلسطين دولة مراقبة دعماً من المجتمع الدولي لعملية السلام ويمثل كذلك رسالة قوية للمجموعة الرباعية، بخاصة مجلس الأمن، الذي قبل خفية الاحتلال المطول للأراضي

الإسرائيلية المتواصلة على الشعب الفلسطيني والذي راح ضحيته آلاف الأطفال والنساء والشيوخ. ودعوة إسرائيل لوقف استيطانها المستمر على الأراضي الفلسطينية. إن العراق، ومن منطلق دعمه للقضية الفلسطينية وإيمانه الكامل بضرورة تمتع الشعب الفلسطيني بالسيادة الكاملة والاستقلال والعيش الحر الكريم وحرصاً منه على سلامة أفراد الشعب الفلسطيني، قد قرر استضافة المؤتمر الدولي في بغداد للأسرى الفلسطينيين مطلع الشهر القادم لمناقشة قضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي وذلك تنفيذاً لمقررات قمة بغداد. وتم توجيه الدعوات إلى شخصيات عالمية وإقليمية لحضور هذا المؤتمر في العاصمة بغداد، عاصمة كل الخيرين في العالم. ونجدد دعمنا اللاحدود للقضية الفلسطينية وصمود أبناء الشعب الفلسطيني في القدس المحتلة وفي غزة التي عانت وما زالت من آثار العدوان الإسرائيلي عليها. وكلنا أمل أن يتحقق الحلم الفلسطيني بالحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة في المستقبل القريب وجعلها دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

السيدة غونارسدوتير (آيسلندا) (تكلمت بالإنكليزية):

نيابة عن الحكومة الآيسلندية، أقدم بالتهنئة الحارة لأخواتنا وإخواننا الفلسطينيين. إن القرار ١٩/٦٧ الذي اتخذته الجمعية العامة أمس خطوة كبيرة من جانب المجتمع الدولي نحو تحقيق وعد قدم منذ أمد بعيد.

إن حكومة آيسلندا تأمل مخلصاً في أن يصير القرار نقطة تحول نحو السلام وفي أن يتم استخدامه لإعادة تنشيط الجهود من قبل كلا الطرفين، فضلاً عن المجتمع الدولي، نحو التفاوض على جميع القضايا العالقة وصولاً إلى حل الدولتين بحيث تعيش فلسطين جنباً إلى جنب، في سلام، مع إسرائيل. ونأمل كذلك في أن نشهد تجدد الجهود نحو تحقيق المصالحة الفلسطينية وفي تجاوب المجتمع الدولي مع مثل هذه الجهود.

صوت وفدي عصر أمس، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، في الجمعية العامة لصالح القرار ١٩/٦٧، الذي يمنح فلسطين مركز الدولة المراقب غير العضو في الأمم المتحدة.

وكما قال وزير خارجية شيلي في المناقشة العامة في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر،

”ونعتقد بقوة أن للشعب الفلسطيني الحق في دولة حرة وديمقراطية وذات سيادة. ومع ذلك، نشير أيضاً إلى أن دولة إسرائيل لها الحق في الحدود المعترف بها والأمن والتي يجب احترامها. ولن يتمكن الفلسطينيون والإسرائيليون من التعايش والمضي قدماً في سلام ووثام سوى من خلال ذلك.“ (A/67/PV.15، الصفحة ٥١).

وفي هذا الإطار، يدعو وفدي إلى سرعة استئناف المفاوضات المباشرة بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية بغية إيجاد حل مستقر ودائم يقوم على أساس دولتين مستقلتين تتمتعان بالسيادة.

ووفدي يدعو أيضاً إلى وضع حد للعنف الذي تضرر منه عدد كبير من المدنيين الأبرياء - إسرائيليين وفلسطينيين - والذي يعوق عملية السلام الضرورية التي طال انتظارها، كيما يتعايشان في وئام وتفاهم كشعبين ودولتين، صديقتين لشيلي. وبلدي يأمل ويتوقع أن يزداد وقف إطلاق النار الحالي صلابة من خلال استئناف الحوار الثنائي من أجل السلام.

السيد فام فينه كوانغ (فيت نام) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، وباسم حكومة وشعب فيت نام، أود أن أهني فلسطين لمنحها مركز الدولة المراقب غير العضو في الأمم المتحدة. وفي هذه المناسبة، تود فيت نام أن تؤكد من جديد على دعمها المبدئي للكفاح الباسل للشعب الفلسطيني وحقوقه على مدى أكثر من ٦٥ عاماً، لا سيما الحق في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة.

الفلسطينية، كما أثبتت الأحداث التي حدثت مؤخراً في قطاع غزة.

وإكوادور، إيماناً منها بمبدأي الحق في تقرير المصير وتسوية النزاعات سلمياً، المكرسين في المادة ٤١٦ من دستورها، فلها مقتنعة بان قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وديمقراطية تتوفر لها مقومات البقاء عنصر أساسي في تسوية النزاع. وسيكون لذلك آثاره الإيجابية على أمن إسرائيل، وعلى فرص إقرار السلام في المنطقة، ومن ثم على المجتمع الدولي.

والحل العادل والسلمي والدائم يمكن أن يتحقق من خلال حوار بين الأطراف على أساس احترام القواعد الأساسية للقانون الدولي والمعاهدات والقرارات الصادرة عن الهيئات السياسية في الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، يدعو بلدي إسرائيل إلى أن توقف أعمال العقاب الفردي والجماعي وأن تنهي احتلالها العسكري لغزة والضفة الغربية والقدس الشرقية فوراً من خلال تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وعليها أيضاً أن ترفع الحصار المفروض على الإمدادات الغذائية والطبية والمياه والخدمات الأساسية في الأراضي الفلسطينية في الحال.

وفي هذه الحقبة الجديدة من التاريخ، يدعو بلدي الأطراف للجلوس إلى طاولة المفاوضات بشعور بالإلحاح بغية تحقيق السلام الذي ينشده الجميع.

أخيراً، أود أن أؤكد أن إكوادور ستواصل دعمها القوي وتضامنها مع شعب فلسطين وتطلعاته للانضمام إلى الأمم المتحدة كدولة كاملة العضوية.

السيد إرازوريس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، اعترفت حكومة شيلي رسمياً بدولة فلسطين كدولة حرة مستقلة وذات سيادة. وعلى هذا الأساس، وتعبيراً عن العدالة والتضامن مع الشعب الفلسطيني،

بل هو التزامنا الأخلاقي بالوقوف إلى جانب شعب فلسطين المقهور في كفاحه المشروع من أجل تقرير المصير والاستقلال.

لقد اتخذ القرار في مناسبة ميمونة، اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وفي مثل هذا اليوم، قبل ٦٥ عاماً، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢)، الذي قسم أرض فلسطين التاريخية إلى دولتين - دولة إسرائيل ودولة فلسطين العربية. وفيما يتعلق بفلسطين، ظل وضع الدولة يراوغها لأكثر من ستة عقود. وبالأغلبية الساحقة التي حظي بها القرار، يمكننا أن نأمل بحق في أن تتمتع فلسطين عما قريب بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة وأن تعمل كعضو ذي سيادة ويقوم بدور فعال، شأنها في ذلك شأن أي دولة أخرى.

يؤسفنا أن بعض الوفود لم تكن قادرة على تأييد هذا القرار التاريخي الذي يمثل خطوة نحو تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط.

ونحن مقتنعون بأن المركز الجديد لفلسطين سيوفر زخماً تشتد الحاجة إليه في ظل تعثر عملية السلام، على عكس ما خشي منه البعض. وسيولد التقدم المحرز فيما يتعلق بمركز فلسطين في الأمم المتحدة دينامية جديدة في عملية السلام فضلاً عن تأييد الحل القائم على وجود دولتين، الذي يدعمه المجتمع الدولي.

لقد دفعت بعض الوفود بحجة أنه كان ينبغي البت في المركز عبر المفاوضات بين الطرفين، وليس من قبل هذه الهيئة المتعددة الأطراف. غير أن التاريخ لا يدعم وجهة النظر هذه. وبنغلاديش مثال على ذلك. فقد خرج بلدي إلى حيز الوجود عبر الكفاح من أجل تقرير المصير. وقد مضينا نحو تحقيق ذلك الهدف بطريقة مماثلة داخل هذا المحفل المتعدد الأطراف. فقد حصلنا أولاً على موافقة الجمعية العامة، ثم تلتها في نهاية المطاف موافقة مجلس الأمن. وظهرت بنغلاديش بوصفها عضواً مسؤولاً وفخوراً بين أعضاء المجتمع الدولي

وفيتت نام قد اعترفت بدولة فلسطين منذ أيامها الأولى. وشاركت في تقديم القرار ١٩/٦٧ وسوف تدعم طلب فلسطين المشروع بالحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

وترى فييت نام أن التراع العربي - الإسرائيلي، وجوهره قضية فلسطين، لا يمكن أن يحل إلا من خلال مفاوضات سلمية تهدف لإيجاد حل عادل ودائم وشامل وسامي يقوم على احترام المصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية، لا سيما الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في إقامة دولة فلسطين على أرضه.

وفيتت نام تؤيد كل الجهود الإقليمية والدولية لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط قدماً، وتحت الأطراف المعنية على العمل معاً من أجل تنفيذ الاتفاقات، وبالتالي الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وندعو المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن والمجموعة الرباعية، إلى بذل جهود مكثفة لمعالجة الأزمة السياسية والإنسانية الحالية وتعزيز فرص إيجاد حل عادل ودائم وشامل وسلمي للتراع الفلسطيني - الإسرائيلي والصراع العربي - الإسرائيلي.

ومرة أخرى، تؤكد حكومة وشعب فييت نام دعمهما القوي للقضية العادلة والحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني. ونؤمن إيماناً راسخاً أن كفاح الشعب الفلسطيني سوف يتوج بانتصار كامل، بدعم من المجتمع الدولي.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): كان أمس يوماً تاريخياً. ففي هذا اليوم، منحت الأمم المتحدة فلسطين مركز الدولة المراقب غير العضو في هذه الهيئة. وسأذكر ذلك اليوم كعلامة بارزة على طريق تحقيق الدولة الكاملة لشعب فلسطين والسلام في الشرق الأوسط. ونحن نعتز بالمشاركة في تقديم القرار ١٩/٦٧، الذي منح فلسطين ذلك المركز. ويسرنا أن نظل على الجانب الصحيح من التاريخ. ولم يكن هذا اختيارنا السياسي أو الاستراتيجي،

خضعت حدود غزة إلى نظام من الإغلاق لم يسبق له مثيل في أي مكان على كوكب الأرض. وتدهورت نوعية حياة الفلسطينيين حتى وصلت إلى حد الكفاف. ولا يؤدي تصاعد العنف بطريقة دورية إلا إلى مزيد من اليأس والقنوط. والسؤال هو: هل تمارس إسرائيل ذلك عن قصد، بهدف إثارة الخوف والغضب والضيق بين الفلسطينيين؟ فقد كانت الهجمات مؤخرًا على غزة، مرة أخرى، انتهاكات صارخة للقانون الدولي من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، إسرائيل، متجاهلة تجاهلاً تاماً للاحتجاجات الدولية. والسؤال هو: ألا تولد مثل هذه الأعمال مزيداً من الكراهية والاستقطاب والتطرف؟ لقد حان الوقت للاستعراض والتفكير واتخاذ خيارات استراتيجية من أجل مستقبل أفضل لكلا الشعبين.

والسؤال التي تستحق إيلائها اهتماماً جدياً هي استمرار بناء المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة. وقد وجه المجتمع الدولي نداءات متكررة لوقف تلك الأنشطة، بينما أعربت إسرائيل مراراً وتكراراً عن التزامها بذلك. وتشكل المستوطنات تهديداً وجودياً لبقاء الدولة الفلسطينية المستقبلية. وهي تتعارض مع القانون الدولي وخريطة الطريق، ويجب وقفها. لقد وصفت محكمة العدل الدولية انتهاك إسرائيل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بأنه انتهاك للالتزامات في مواجهة الجميع. وإن كنا جادين بشأن تحقيق السلام في الشرق الأوسط، فإنه يجب علينا ممارسة الضغط بصورة جماعية على إسرائيل، بهدف وقف التوسع في المستوطنات غير القانونية وتفكيك القائم منها، تمسحاً مع التزاماتها بموجب المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة.

ولا يشكل تحسين مركز فلسطين سوى خطوة صغيرة نحو رفع الظلم التاريخي. ولا يزال أماننا الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتهيئة الظروف التي تسمح باستئناف المفاوضات بطريقة مجدية، والحفاظ على إمكانية الحل القائم

عبر تلك الخطوة المتعددة الأطراف. وتأسست دولة إسرائيل التي اعترضت على هذا القرار الذي اتخذته

الجمعية العامة، في أرض فلسطين، بواسطة قرار من قبل الأمم المتحدة، وليس عبر أي مفاوضات ثنائية.

لقد اتسم العام الماضي بالجمود في عملية السلام وتدهور الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولم تكن هناك أي مؤشرات على استئناف مفاوضات السلام. ولا تزال إسرائيل ترفض تجميد نشاطها الاستيطاني والالتزام بالشروط المرجعية الأخرى لعملية السلام. وعليه، فلا يمكن أن تنشأ الدولة الفلسطينية عبر المفاوضات الثنائية في مثل هذا السيناريو. ويجب تغيير نمط تفكير القيادة الحالية. فشعب فلسطين لا يزال يرزح تحت احتلال إسرائيلي أحادي الجانب وحصار انفرادي وإغلاق انفرادي، يوماً بعد يوم وعاماً بعد عام. وعليه، فلم يكن هناك أي خيار آخر لهم سوى اللجوء إلى هذه الهيئة والسعي إلى جبر تلك الحالة بقدر المستطاع.

ويعكس تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/67/35) وتقرير الأمين العام (A/67/364) أيضاً حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية المروّعتين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونأسف لعدم الاستجابة للنداءات المتكررة من قبل المجتمع الدولي بتحسين ظروف الحياة المتردية للشعب الفلسطيني. فالجدار الفاصل غير القانوني لا يزال يقسم المجتمعات المحلية ويفصلها بعضها عن بعض، الأمر الذي يسفر عنه تدمير سبل المعيشة ومنع مئات الآلاف من الوصول إلى وظائفهم، وأسرهم، بالإضافة إلى منعهم من الوصول إلى الأسواق والمدارس والمستشفيات. ولا تزال إسرائيل تواصل بناء الجدار على أراضي الضفة الغربية، مخالفة بذلك فتوى محكمة العدل الدولية. فالجدران ليست حلاً. وإذا أردت قول الرئيس رونالد ريغان، فإنني أطالب بهدم تلك الجدران كي يتحقق السلام والأمن بصورة مستدامة.

إن مكة المكرمة والمدينة المنورة تتطلعان بشوق إلى القدس الشريف، وتنتظران بأمل اليوم الذي يتحرر فيه الأقصى المبارك من الأسر، وتعود القدس إلى أهلها عاصمة أبدية للشعب الفلسطيني ولدولته المستقلة.

وبذلك يتحقق الحلم الذي رافق الملك الشهيد فيصل بن عبد العزيز، بالصلاة في المسجد الأقصى، وانتقل هذا الحلم إلى إخوانه وأبناء شعبه، فأصبح اليوم أمانة في عنق كل السعوديين، وفي مقدمتهم خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، الذي أطلق رسالته التاريخية للتقارب بين شعوب الأرض وثقافتها وأديانها.

تلك الرسالة التي تمثل القدس بمساجدها وكنائسها ومعابدها تجسيدا حيا لها، إذا تحررت من قيود الاحتلال والاضطهاد والعنصرية.

شكراً لكل من صوت مؤيداً هذا القرار، وأدرك موقفه في صفوف الحق والعدالة، ونأمل أن يدرك الآخرون أن عليهم أن يلحقوا بقطار التاريخ، فيبادروا إلى التحرك لقبول طلب فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وأن يعملوا على إنهاء الاحتلال، وإقرار السلام، وتحقيق الاستقلال الكامل لدولة فلسطين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

السيد الرويعي (البحرين): يشرفني أن أنقل تهاني مملكة البحرين إلى الشعب الفلسطيني الشقيق. بمناسبة اعتماد الجمعية العامة قراراً بمنح فلسطين مركز الدولة المراقب غير عضو في الأمم المتحدة بأغلبية ساحقة، تعكس تأييد المجتمع الدولي لطلب فلسطين، وتضامنه مع الشعب الفلسطيني الصامد، ضد الاحتلال، في تطلعاته الوطنية والدفاع عن حقوقه غير القابلة للتصرف، وإنصاف الشعب الفلسطيني، وصولاً إلى إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على أرضه، وترا به الوطني، وعاصمتها القدس الشريف. كما لا يفوتنا في هذه المناسبة

على وجود دولتين. ولا يزال هدفنا يتمثل في تحقيق التطلعات المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني، عبر إنشاء دولة فلسطين المستقلة المتمتعة بالسيادة ومقومات البقاء، والمتصلة جغرافياً على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وتعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل، بما يتفق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية، فضلاً عن مبدأ الأرض مقابل السلام.

ويقتضي تحقيق ذلك إظهار عزمنا الجماعي. وإلا، فإن تحقيق السلام، فضلاً عن تحقيق أمل ورعاء الشعبين في الأرض المقدسة سيظل بعيد المنال كما كان دائماً. ونأمل في أن يؤدي صدور هذا القرار إلى فهم أفضل وإلى تعجيل استئناف مفاوضات السلام المتعثرة بين إسرائيل وفلسطين من أجل تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): بالأمس صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاعتراف بفلسطين دولة ذات حق في الحياة. واليوم تصوت مرة أخرى للإقرار لشعب فلسطين بحقوقه غير القابلة للتصرف: حقه في الحياة وفي الكرامة وفي السيادة على أرضه ووطنه وتقرير مصيره.

إن التصويت الذي شهدناه بالأمس كان صوتاً للتاريخ، وكان معزوفة تبشر بالسلام والاستقرار والحرية، وكان في الوقت ذاته صرخة في وجه الظلم والعدوان والاحتلال والعنصرية. وإن من حسن الطالع أن يأتي هذا التصويت بعد أيام قليلة من العدوان البربري الذي شنته إسرائيل على الشعب الفلسطيني في غزة، ليأتي الصدى من نيويورك مؤكداً أن صوت الحق أعلى من زعيق الباطل، وأن أناشيد السلام أعذب من دوي طبول الحرب، وأن أزهار الحرية لن تبيدها دبابات الاحتلال.

تضمن عقد اجتماعات ومؤتمرات دولية. كما نقدر الدور الذي تقوم به إدارة شؤون الإعلام بتنفيذ البرنامج الإعلامي الخاص بقضية فلسطين، الهادف إلى إذكاء الوعي لدى الرأي العام بهذه القضية العادلة، عملاً بقرارات الجمعية العامة.

إن هذا اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر، وهو يوم اتخاذ قرار التقسيم ١٨١ (١٩٤٧)، الذي قررت الجمعية العامة الاحتفال به في كل عام. بموجب قرارها المتخذ عام ١٩٧٧، بمثابة منبه لنا للعمل لإزالة الظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني، وما كابدته من محن لأكثر من ستة عقود. وفي هذا الصدد، يعلن وفدي بلدي عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني الصامد ضد الاحتلال في تطلعاته الوطنية والدفاع عن حقوقه غير القابلة للتصرف، ويكرر دعمه لطلب فلسطين المقدم في ٢٣ أيلول/سبتمبر من العام الماضي لقبول عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة ولإنصاف شعب فلسطين، وصولاً إلى ممارسة حقوقه الثابتة المشروعة.

يتطلب السلام العادل والشامل والدائم، وهو خيار إستراتيجي، التنفيذ التام لقرارات الأمم المتحدة والوفاء بجميع الاتفاقات والالتزامات ومنهجية مؤتمر مدريد، ومن أهمها تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وخريطة الطريق، ومبادرة السلام العربية.

هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا للرئيس لدعوته إلى عقد هذه المناقشة بشأن قضية فلسطين في الجمعية العامة. وأود أيضاً أن أشكر رئيس فلسطين، السيد محمود عباس، على بيانه بالأمس (انظر A/67/PV.44).

وأود أن أتقدم بالتهنئة إلى قيادة وشعب فلسطين على ترقية مركز فلسطين في الجمعية العامة إلى دولة مراقب غير

أن نشيد بالجهود الكبيرة التي بذلتها القيادة الفلسطينية بقيادة فخامة الرئيس محمود عباس.

مناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وجه حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، كلمة قال فيها "إن هذا اليوم هو مناسبة هامة، تذكرنا بمسؤولية الأمم المتحدة الدائمة إزاء قضية الشعب الفلسطيني وحلها سلمياً بجميع جوانبها على نحو عادل وشامل ضمن قرارات الشرعية الدولية، ولكي نحدد فيها التزام المجتمع الدولي بالمسؤولية الخاصة تجاه الشعب الفلسطيني لرفع الظلم الذي لحق به منذ عام ١٩٤٨.

كما أنها مناسبة تجسد التزام الأسرة الدولية بالدعم المستمر للشعب الفلسطيني في كفاحه العادل لنيل حقوقه الشرعية غير القابلة للتصرف عبر مسيرته الطويلة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الغاشم لأراضيه وكفاحه الشاق من أجل نيل حريته والحصول على استقلاله وممارسة حقه المشروع في تقرير المصير والعودة وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

تجد مملكة البحرين، في هذا اليوم، دعمها لقضية الشعب الفلسطيني العادلة، مطالبةً بتنفيذ قرارات المجتمع الدولي الداعية إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة. ونقدم في هذا اليوم بالشكر والتقدير إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولرئيسها سعادة السيد عبد السلام دبالو على ما تبذله اللجنة من جهد في مساعيها الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية. ونعرب لها عن تقديرنا على ما قامت به من رصد للوضع المتدهور في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك التطورات السياسية المتلاحقة ذات الصلة بقضية فلسطين، وعلى سعيها الدؤوب في الترويج لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من خلال تنفيذها ما تضعه من برامج وأنشطة

البشرية خلال الأعمال العدائية الأخيرة. ويحدونا الامل أن يحترم كلا الطرفين اتفاق وقف إطلاق النار وتنفيذ أحكامه بحسن نية.

ونأمل من القرار ١٩/٦٧ الذي اتخذ في الجمعية العامة أمس أن يمهد الطريق امام استئناف المفاوضات الجادة والمباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ولدى الهند تاريخ طويل من التضامن مع الشعب الفلسطيني. وكانت الهند أول دولة غير عربية تعترف بدولة فلسطين قبل نحو ٢٥ عاماً. ورئيس وزرائنا، السيد مانموهان سينغ، في رسالته التي وجهها إلى شعب فلسطين الصديق بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، كرر دعم الهند الثابت لكفاح الشعب الفلسطيني من اجل انشاء دولة فلسطين ذات السيادة، والمستقلة، والقابلة للبقاء، والموحدة، وتكون القدس الشرقية عاصمة لها، وتعيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً، جنباً إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل، كما تنص عليه مبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي الختام، أود أن اكرر دعم الهند المتواصل لقضية فلسطين.

السيد لرم (دولة قطر): يشرفني في البداية ان اهنئ فخامة الرئيس الفلسطيني السيد محمود عباس والشعب الفلسطيني الشقيق بمناسبة تحقيق الخطوة الاولى التي طالما انتظرها الشعب الفلسطيني وجزء كبير من العالم، ألا وهي رفع تمثيل فلسطين في الامم المتحدة. كما اود ان اعبر عن سعادتنا لهذا الانجاز التاريخي الذي تم تحقيقه في وقت يتميز بدعم دولي واسع النطاق لحق هذا الشعب غير القابل للتصرف في اهاء الاحتلال الاسرائيلي وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

كذلك اود ان اجدد دعم دولة قطر الواجب واللا محدود للقضية الفلسطينية، وعزمها على الوقوف مع الشعب

عضو. ولئن كنا نؤيد تطلعات الشعب الفلسطيني وقيادته لنيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، فإن التصويت الذي جرى بالأمس في الجمعية العامة يمثل معلماً تاريخياً مهماً على طريق تحقيق ذلك الهدف.

ما فتئ العالم العربي يمر بتغيرات غير مسبقة خلال العامين الماضيين. وتتم الاستجابة لتطلعات الشعوب إلى الديمقراطية في العديد من البلدان عبر العمليات السياسية الوطنية. بيد أن من المؤسف أن القضية الفلسطينية والمسائل العربية الإسرائيلية المرتبطة بها قلما نالت حظاً من المعالجة وإيجاد الحلول. كما أن الطلب الفلسطيني لنيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، المقدم قبل أكثر من عام، لم يُحظَ بأي إجراءات إيجابية من جانب مجلس الأمن، بالرغم من تأييد الدول الأعضاء الكاسح له.

ومنذ أكثر من عامين حتى الآن، لم تجر أي محادثات مباشرة بين إسرائيل وفلسطين. وفي الوقت نفسه، فإن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ما فتئت تتردى بسبب الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية. تخلق تلك الأنشطة حقائق جديدة على الأرض وتهدد الأساس الذي يقوم عليه حل الدولتين. فقد أدت المستوطنات وحواجز الطرق والبنية التحتية المرتبطة بالاحتلال إلى تفاقم المشاكل الإنسانية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، وأثرت سلباً على مجرى العمل الاعتيادي لمؤسسات الدولة الفلسطينية. كما تواجه السلطة الفلسطينية أزمة مالية حادة يمكن أن تقوض التقدم الكبير الذي أحرزته السلطة الفلسطينية في بناء مؤسسات الدولة.

لقد دخل الحصار المفروض على غزة عامه السادس، وهو يسبب معاناة شديدة للسكان. فالحالة الإنسانية تستمر في التدهور، والخدمات الأساسية والأنشطة الاقتصادية وأعمال تطوير البنية التحتية تتعرض للتعطيل. ونحن ندين بشدة أعمال العنف، ونأسف أسفا عميقا للخسائر التي طالت الأرواح

من المستوطنين بالاعتداء عليه وعلى المصلين فيه. كما تقوم بطرد السكان المسلمين والمسيحيين من مدينة القدس، وتستعيز عنهم بمستوطنين يهود بهدف فرض سياسة الامر الواقع وطمس الهوية العربية والاسلامية والمسيحية للقدس الشريف.

ودولة قطر كباقي الدول العربية والاسلامية تدين تلك السياسات التي تهدد فرص اقامة السلام الدائم والشامل. كذلك تتمادى سلطات الاحتلال الاسرائيلي في سياستها الاستيطانية غير مكترثة بكل نداءات المجتمع الدولي التي تدعوها الى الوقف النهائي لهذه السياسة التي تقوض كل فرص تحقيق السلام العادل المبني على حل الدولتين، وقيام دولة فلسطينية جنبا الى جنب مع اسرائيل. وفي هذا الصدد، وجب التأكيد على ان الشرط الاساسي لإنجاح اية مفاوضات بين سلطات الاحتلال الاسرائيلية والسلطة الفلسطينية هو الوقف الفوري والنهائي لعمليات الاستيطان، وليس تعليق هذه العمليات كما تطالب به بعض الدول.

إن مختلف السياسات الاسرائيلية، سواء بشأن القدس الشريف أو بشأن الاستيطان غير الشرعي أو بشأن بناء جدار الفصل العنصري غير القانوني أو بشأن ملف الاسرى أو بشأن استخدام القوة في كل مناسبة، إنما تدل على عدم صدق النية. وليست ذرائع الامن التي تتذرع بها اسرائيل كافية لرفض منهج السلام القائم على الشرعية الدولية.

ونود هنا ان نشدد مجددا على ان الاجراءات التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية بهدف تهويد القدس وطمس الهوية العربية والاسلامية لهذه المدينة المقدسة لاغية وباطلة ولا اثر قانونيا لها.

إن اصرار اسرائيل على ممارساتها غير المشروعة ضد الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال يؤدي الى تفاقم الوضع الامني في منطقة الشرق الاوسط، ويقوض كل الفرص لتحقيق السلام الدائم والعادل في المنطقة. وتحدد دولة قطر في

الفلسطيني وتخليصه من الظلم الذي يعاني منه منذ اكثر من ستة عقود.

إن العدد الكبير من الدول التي صوتت لصالح رفع تمثيل دولة فلسطين قد وجه رسالة الى المجتمع الدولي كافة مفادها انه هناك اجماع دولي غير مسبوق على ضرورة إعمال حقوق الفلسطينيين وتمكين هذا الشعب، الذي عانى الاضطهاد طويلا، من بناء دولته والعيش بكرامة في نطاق حدودها الدولية المعترف بها وفقا للقانون الدولي. وفي هذا الصدد، تود دولة قطر ان تؤكد مرة اخرى على ان مواصلة الاحتلال العسكري وتماذي السلطة الاسرائيلية في تنفيذ سياساتها الاستيطانية هما اساس استمرار النزاع العربي الاسرائيلي، بل ويعتبران الانتهاك الاسوأ لحقوق الانسان الذي ترتكبه اسرائيل في حق شعب اعزل مضطهد. كما ان ادعاء اسرائيل بأنها تحارب الارهاب هو ادعاء باطل لأن اسرائيل دولة احتلال، وحق الكفاح من اجل التحرر من الاحتلال الاجنبي حق مشروع ولا يمكن مساواته بالعدوان العسكري من جانب قوات الاحتلال. وفي هذا الصدد، تدين دولة قطر العدوان الاسرائيلي الذي شُن قبل اقل من اسبوعين ضد قطاع غزة، مما ادى الى مصرع اكثر من ١٦٨ شخصا وجرح المئات من المدنيين الابرياء. وفي السياق هذا، نطلب الى المجتمع الدولي ان يتحمل مسؤوليته الكاملة عن التعامل بحزم مع الحكومة الاسرائيلية بغية حملها على وضع حد للحصار المفروض على قطاع غزة، والامتناع عن القيام بأي هجمات عسكرية ضد السكان المدنيين المعزل في الارض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك قطاع غزة.

إن اسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال تواصل تشييد الجدار العازل الذي يمس حقوق الانسان لمئات الالاف من المواطنين الفلسطينيين. ومن اخطر الممارسات التي تقتربها اسرائيل في حقهم محاولات المساس بالمقدسات الاسلامية من خلال تدنيسها للحرم المقدسي الشريف، وسماحها للمتطرفين

بالفعل في القرار ١٨١ (د-٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧. وتشكل تلك الوثيقة الأساس القانوني لوجود دولتين، إحداهما لم تبرز إلى حيز الوجود خلال الأعوام الـ ٦٥ اللاحقة، في حين رأت الأخرى النور بالفعل.

وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، حينما كان يغادر مطار بن غوريون الدولي في تل أبيب لدى اختتام حجه إلى الأرض المقدسة، أعرب البابا بنديكت السادس عشر عما يلي:

”لا مزيد من سفك الدماء! لا مزيد من القتال! لا مزيد من الإرهاب! لا مزيد من الحرب! بدلا من ذلك، لنكسر الحلقة المفرغة لأعمال العنف. وليكن هناك سلام دائم يقوم على أساس العدل: ولتحقق المصالحة الحقيقية وتضميد الجراح. وليعترف عالميا بأن لدولة إسرائيل الحق في الوجود، وفي التمتع بالسلام والأمن في إطار حدود متفق عليها دوليا. وليسلم على نحو مماثل بأن للشعب الفلسطيني الحق في وطن مستقبل وذي سيادة، وفي العيش بكرامة وفي السفر بحرية. وليصبح الحل القائم على وجود دولتين واقعا، ولا يبقى حلما.“

في أعقاب ذلك النداء، أعرب أمين العلاقات مع الدول في الكرسي الرسولي، رئيس الأساقفة دومينيك مامبيري، حينما كان يتكلم أمام الجمعية العامة في عام ٢٠١١، عن أمله بأن تتخذ الهيئات المختصة للأمم المتحدة قرارا من شأنه أن يساعد على التنفيذ الملموس لذلك الهدف (انظر A/66/PV.28).

ويعبر تصويت الأمم عن شعور أغلبية المجتمع الدولي ويعترف بوجود أكثر أهمية لفلسطين في إطار الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت، فإن الكرسي الرسولي على اقتناع بأن النتيجة لا تشكل بحد ذاتها حلا وافيا للمشاكل القائمة في المنطقة، التي لا يمكن في الواقع أن تجد استجابة كافية إلا من خلال التزام فعال ببناء السلام والاستقرار، عن طريق تحقيق العدالة واحترام التطلعات المشروعة للإسرائيليين وللفلسطينيين على السواء.

هذا الصدد التأكيد على أنه لا مجال لإقامة علاقات طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل ما دامت الأخيرة لم تمثل للشرعية الدولية، ولم تحترم مبدأ الأرض مقابل السلام الذي يبقى الأساس الذي بنيت عليه المفاوضات بين السلطات الاسرائيلية والفلسطينية منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١.

كما تؤكد دولة قطر أن السبيل الوحيد لتمكين اية مفاوضات مقبلة من تحقيق الهدف المتوخى هو امتثال إسرائيل للقرارات الشرعية، والوقف الفوري لكل أعمالها الاستيطانية. فمن غير المقبول اخلاقيا أن تستمر بعض الدول في الضغط على الفلسطينيين من أجل الرجوع إلى طاولة المفاوضات والقاء اللوم عليهم في الوقت الذي يتم تجاهل السبب الرئيسي لفشل كل المحاولات الرامية إلى إحياء المسار التفاوضي المتمثل في غياب حسن نية إسرائيل وتماديها في حرق كل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تدعوها إلى وقف احتلالها للأرض الفلسطينية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة تشوليكان (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): لقد وافقت أغلبية الجمعية العامة أمس على القرار ٦٧/١٩، الذي منح فلسطين مركز الدولة المراقبة غير العضو في الأمم المتحدة.

وتابع الكرسي الرسولي بحمة الخطوات التي أدت إلى اتخاذ هذا القرار الهام، بينما كان يسعى سعيا جديا ليبقى محايدا بين الطرفين وليعمل وفقا لطابعه ورسالته العالمية وأيضا بالنظر لتركيزه المحدد على البعد الأخلاقي للمشاكل الدولية.

وعلاوة على ذلك، يرى الكرسي الرسولي أنه ينبغي أن يوضع تصويت الأمم في سياق الجهود الرامية إلى إيجاد حل نهائي، بدعم المجتمع الدولي، للقضية التي جرى التعامل معها

لها صفة مراقب في الأمم المتحدة. وتكمن أهمية هذا الحدث التاريخي الذي عبرت عنه الجمعية العامة بالأمس في أنه جاء في يوم الاحتفال بالتضامن مع الشعب الفلسطيني. وهو ما يؤكد مرة أخرى تضامن المجتمع الدولي، ممثلاً في الجمعية العامة للأمم المتحدة، مع الشعب الفلسطيني. لذا فأرجو منه اعتبار الرسالة التي وجهها الأمين العام لجامعة الدول العربية بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني جزءاً لا يتجزأ من المناقشة بشأن البند ٣٧ من جدول الأعمال، المعنون "قضية فلسطين".

لقد جاء اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧ برفع مركز فلسطين إلى دولة غير عضو مراقب في الأمم المتحدة كخطوة هامة وحدية لتصحيح فشل المجتمع الدولي خلال ٦٥ عاماً في إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية - وهي أقدم القضايا المعروضة على الأمم المتحدة وأكثر القضايا التي صدرت بشأنها قرارات في جميع محافل أجهزة منظمتنا الدولية هذه، بما فيها الجمعية العامة.

أود أن أؤكد أن الاعتراف بالفشل أول خطوة في طريق النجاح. فإذا كانت الأمم المتحدة قد نجحت في إصدار قرارات لا حصر لها بشأن الحل العادل للقضية الفلسطينية، فلها لم تنجح في تنفيذها من خلال التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين الذي أقرته مراراً وتكراراً. فالاعتراف بالفشل في التنفيذ هو بداية النجاح، كما ذكرت. وبالتالي، فإن اتخاذ قرار الأمس يعتبر بحذ ذاته إجراء تنفيذياً للقرارات التي دعت إلى الحل القائم على وجود دولتين، وذلك من خلال اعتراف هذا القرار بفلسطين كدولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة.

قد جاء هذا القرار ليصحح جزءاً - وجزءاً بسيطاً فقط - من الظلم التاريخي الذي وقع على الفلسطينيين وتنفيذاً لقرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) الذي اتخذته في دورتها الثانية في

ولذلك، وفي أوقات مختلفة، دعا الكرسي الرسولي قادة كلا الشعبين إلى استئناف المفاوضات بحسن نية وإلى تجنب اتخاذ الإجراءات أو وضع الشروط التي تخالف إعلانات حسن النية والبحث الصادق عن حلول يمكنها أن تصبح أساساً مأمونة لتحقيق السلام الدائم. كما وجه الكرسي الرسولي في كثير من الأحيان نداءات ملحة إلى المجتمع الدولي من أجل زيادة التزامه وتشجيع إبداعه باتخاذ المبادرات المناسبة التي يمكن أن تساعد على بلوغ السلام الدائم الذي يحترم حقوق الفلسطينيين والإسرائيليين. ويتطلب إحلال السلام اتخاذ قرارات شجاعة.

وبالنظر إلى نتائج تصويت الأمس في الجمعية، وتشجيعاً للمجتمع الدولي، لا سيما الطرفين المعنيين بصورة مباشرة، على اتخاذ إجراءات ملموسة تهدف إلى تحقيق الأهداف المذكورة سابقاً، يرحب الكرسي الرسولي باتخاذ القرار ١٩/٦٧، الذي بموجبه أصبحت فلسطين دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة.

كما أن هذه مناسبة طيبة للإشارة إلى الموقف المشترك الذي أعرب عنه الكرسي الرسولي ومنظمة التحرير الفلسطينية في الاتفاق الأساسي المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠، بهدف دعم اعتراف المجتمع الدولي بالمركز الخاص المضمون دولياً لمدينة القدس، ولا سيما حماية حرية المعتقد والضمير، وهوية القدس والطابع المقدس لأي مدينة مقدسة، واحترام الأماكن المقدسة وحرية الوصول إليها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للقرار ٤٧٧ (د-٥) المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية.

السيد فتح الله (جامعة الدول العربية): سيدي الرئيس، أود في البداية ومن هذا المنبر أن أبعث برسالة تهنئة إلى الشعب الفلسطيني على حصول فلسطين على مركز دولة غير عضو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة المتعلقة بهذا البند.

أودّ إبلاغكم أنّ البتّ في مشاريع القرارات A/67/L.17 و A/67/L.18 و A/67/L.19 و A/67/L.20 سيجري بعد مناقشة البند ٣٦ من جدول الأعمال فوراً.

بهذا تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٧ من جدول الأعمال.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

عام ١٩٤٧ والقرارات اللاحقة التي أكدت أن الحل يجب أن يركز على قيام الدولتين. لقد جاء القرار الذي اتخذته الجمعية العامة ليضع الأساس القانوني والارتباط القانوني لشعب بأرضه في إطار المفهوم القانوني للدولة بعد أن كان مجرد شعب يعيش على أرض بدون ارتباط قانوني وأرض يقطنها شعب بدون الاعتراف بالعلاقة بين هذا الشعب وهذه الأرض.

إنّ اعتماد الجمعية العامة لهذا القرار يمثّل تعبيراً حقيقياً عن رغبة دولها الأعضاء في الحفاظ عليها بإعلاء كلمة الحق، وتجسيد مقاصد الأمم المتحدة وأهدافها التي اتفقت عليها الدول المؤسسة لها منذ إنشائها، و وردت في المادة الأولى من الميثاق. وأشار هنا بصفة خاصة إلى ما ورد في الفقرة الثانية من هذه المادة، التي تؤكد "احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها".

إنّ رفع مركز فلسطين، كما ورد في القرار، يجب أن يُيسّر عملية التفاوض بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، لا أن يُعقّدها. إذ إنّ هذا التفاوض سيكون بين دولتين تعترف بهما الأمم المتحدة، لا بين دولة وسلطة. وستكون الدولتان مسؤولتين أمام المجتمع الدولي المتمثل في الأمم المتحدة في إطار مبدأ المسؤولية الدولية ووفقاً لقواعد القانون الدولي.

وختاماً، لا يسعني إلاّ التأكيد على أنّ انطلاقة حقيقية وواقعية يجب أن تبدأ منذ اليوم لإيجاد حلّ عادل وشامل وسريع للقضية الفلسطينية وقضية الشرق الأوسط برمتها، حتى يمكن لشعوب هذه المنطقة أن تعيش في سلام وأمان، وأن تتحقق أمانيتها. وينبغي للأمم المتحدة أن تبني على القرار الذي اعتُمد أمس، لكي تصبح فلسطين دولة مستقلة وذات سيادة على أراضيها، تعيش مع جيرانها في سلام داخل حدود معترف بها دولياً، وتنضم إلى الأمم المتحدة، بصفتها دولة كاملة العضوية على غرار بقية الدول في محيطها الإقليمي وفي العالم بأكمله.